الأمـم المتحـدة

S/PV.4295

مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٢٩٥**

الخميس، ١٥ آذار/مارس ٢٠٠١، الساعة ١٢/٠٥

نيويورك

الرئيس:	السيد يلتشنكو	(أوكرانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسى	السيد لافروف
	أيرلندا	السيد راين
	بنغلاديش	السيد أحسان
	تونس	السيد بن مصطفى
	جامايكا	السيد دورانت
	سنغافورة	السيد لي
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	فرنسا	السيد لفيت
	كولومبيا	السيد فالديفيسو
	مالي	السيد إسوف عمر مايغا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد جيرمى غرينستوك
	موريشيوس	السيد لتونا
	النرويج	السيد كولي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ١٣ آذار/مارس ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة (S/2001/216)

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ١٣ آذار/مارس ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة (S/2001/216)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأردن وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان والبحرين وبلجيكا والجزائر والجماهيرية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية وجنوب أفريقيا والسودان والسويد والعراق وقطر والكويت وماليزيا ومصر والمملكة العربية السعودية ونيوزيلندا واليابان واليمن، يطلبون فيها توجيه دعوة إليهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد لانكري (إسرائيل) مقعدا على طاولة المجلس، وشغل السيد الحديدي (الأردن)، والسيد سمحان (الإمارات العربية المتحدة)، والسيد أحمدي (جمهورية إيران الإسلامية)، والسيد خالد (باكستان)، والسيد بوعلاي (البحرين)، والسيد آدم (بلجيكا)، والسيد بعلي (الجزائر)، والسيد دورده (الجماهيرية العربية الليبية)، والسيد مقداد (الجمهورية العربية السورية)، والسيد كومالو (جنوب أفريقيا)، والسيد عروة (السودان)، والسيد شورى (السويد)، والسيد الدوري (العراق)، والسيد السليطي (قطر)، والسيد أبو الحسن (الكويت)، والسيد حسمي (ماليزيا)، والسيد أبو الغيط (مصر)، والسيد الشبكشي (المملكة العربية السعودية)، والسيد هيوز (نيوزيلندا)، والسيد أكاساكا (اليابان)، والسيد الأشطل (اليمن) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٥ آذار/مارس ٢٠٠١ من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة، ستصدر بوصفها الوثيقة S/2001/225 يقول فيها الآتي:

"أتشرف بأن أرجو من مجلس الأمن أن يوجه، وفقا لممارسته المتبعة، دعوة إلى المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة للاشتراك في اجتماع مجلس الأمن الذي سيعقد اليوم، الخميس، ١٥ آذار/مارس ٢٠٠١، بشأن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس".

وبموافقة المجلس، أعتزم دعوة المراقب الدائم لفلسطين إلى الاشتراك في المناقشة الحالية وفقا للنظام الداخلي والممارسة المتبعة في هذا الشأن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد القدوة (فلسطين) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٤ آذار/مارس ٢٠٠١ من

رئيس لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، يقول فيها:

”بصفتي رئيسا للجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أتشرف بأن أرجو من مجلس الأمن دعوتي إلى المشاركة في المناقشة حول الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين، في إطار المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس“.

وفي مناسبات سابقة وجه مجلس الأمن الدعوة إلى ممثلين لهيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالنظر في الأمور المدرجة في جدول أعماله. ووفقا للممارسة المتبعة في هذا الشأن، اقترح أن يوجه المجلس دعوة في إطار المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى رئيس لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس استجابة للطلب الوارد في رسالة مؤرخة ١٣ آذار/مارس ٢٠٠١ من الممثل الدائم للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، الوثيقة S/2001/216.

كذلك أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2001/209، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٩ آذار/مارس ٢٠٠١ من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن.

وتلقى أعضاء المجلس نسخا من رسالة مؤرخة ١٢ آذار/مارس ٢٠٠١ من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن، ستصدر بوصفها وثيقة من وثائق المجلس تحت الرمز S/2001/227.

المتكلم الأول المسجل في قائمتي المراقب الدائم لفلسطين، وأعطيه الكلمة.

السيد القدوة (تكلم بالعربية): أبدأ بتقديم التهنئة لكم، سيدي الرئيس، على رئاستكم لأعمال هذا المجلس في هذا الشهر، معبرا عن سعادتنا الكبيرة لرؤيتكم مرة على أخرى على رأس البعثة الدائمة لأوكرانيا، هذا البلد الصديق.

أود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لكي أعبر عن تقديرنا لسعادة المندوب الدائم لتونس وللوفد التونسي على رئاستهم لأعمال هذا المجلس خلال الشهر المنصرم، وهم يمثلون البلد العربي الشقيق الذي احتضن منظمة التحرير الفلسطينية والكوادر الفلسطينية فترة طويلة.

قبل أن أبدأ بقراءة خطابي الرسمي أمام المجلس اليوم، لعل من المناسب أن أطلع المجلس على آخر ما نقلته وكالات الأنباء حول الوضع القائم في أرضنا المحتلة، وأقرأ باللغة الانكليزية اقتباسا من وكالة روتيرز للأنباء.

(تكلم بالانكليزية)

”احترق ستة أطفال فلسطينيين على الأقل عندما ألقت شرطة الحدود الإسرائيلية قنبلة يدوية صاعقة على فناء مدرسة في مدينة الخليل بالضفة الغربية يوم الخميس. وقال شهود عيان أن بعض الأطفال، الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ و ١٣، كانوا يصرخون عند نقلهم من المدرسة إلى سيارات الإسعاف. وكان رأس طفل واحد على الأقل ملفوفا بضمادات. إلا أن الأطباء وصفوا حروق المصابين بأنها ما بين متوسطة وخفيفة. ولم يعط الجيش، الذي يحقق في التقرير، تفسيرا فوريا للحادث“.

(تكلم بالعربية)

وأعود لخطابنا الرسمي، يجتمع المجلس اليوم بناء على طلب فلسطين وطلب المجموعة العربية، وهي المرة الرابعة التي ينعقد فيها مجلس الأمن بشكل رسمي وعلني للنظر في الأوضاع الخطيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس وذلك منذ الزيارة المشؤومة التي قام بها السيد أريل شارون، والذي انتخب فيما بعد رئيسا لوزراء إسرائيل، إلى الحرم الشريف في الثامن والعشرين من أيلول/سبتمبر العام الماضي، وما تلاها من حملة إسرائيلية عسكرية دموية ضد الشعب الفلسطيني بأكمله.

خلال هذه الفترة اعتمد مجلس الأمن قراره ١٣٢٢ (٢٠٠٠) في ٧ تشرين الأول/أكتوبر الماضي الذي علقنا عليه وعلق عليه المجتمع الدولي بأسره آمالا كبيرة لكي يقود إلى توقف إسرائيل، قوة الاحتلال، عن حملتها ضد شعبنا، خاصة استخدامها المفرط للقوة، وإلى عودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل ٢٨ أيلول/سبتمبر، وصولا لإعادة الحياة لعملية السلام واستئناف المفاوضات بين الجانبين حول التسوية النهائية.

بكل أسف لم يحدث هذا واستمرت إسرائيل، بل وصعدت، إجراءاتها وحملتها ضد شعبنا في انتهاك كامل لأحكام القرار. ثم برزت، نتيجة هذا، الحاجة الشديدة لقيام المجتمع الدولي بتقديم الحماية للمدنيين الفلسطينيين تحت الاحتلال الإسرائيلي وتبلورت فكرة ضرورة قيام الأمم المتحدة بتشكيل قوة مراقبين لنشرها في الأرض الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧. وقامت عندها دول حركة عدم الانحياز في المجلس ببلورة مشروع قرار بهذا الخصوص بعد أن حاولت كل جهدها الاستفادة من الأفكار التي طرحها بعض الأعضاء الآخرين، والتوصل إلى صياغات مقبولة في هذا المجال، وقامت بتقديم مشروع القرار للتصويت في الثامن عشر من كانون الأول/ديسمبر الماضي. وبكل أسف لم يتم اعتماد مشروع القرار بسبب عدم الحصول على الأصوات التسعة اللازمة، وبالرغم من تعبير عدد من الأعضاء الممتنعين عن عدم وجود إشكال جوهري لديهم مع مشروع القرار.

كان هذا تطورا محزنا وفشلا كبيرا لمجلس الأمن من وجهة نظرنا ولعله أرسل الرسالة الخاطئة لإسرائيل، قوة الاحتلال. ومنذ ذلك اليوم، ١٨ كانون الأول/ديسمبر، قامت قوات الاحتلال بقتل أكثر من ٨٠ شهيدا فلسطينيا وجرح عدة آلاف آخرين. نحن نعتقد أنه كان من الممكن على الأقل إنقاذ عدد من هؤلاء لو أرسل المجلس رسالة مختلفة. نقول ذلك حتى يتضح الإطار الذي نطالب من خلاله مجلس الأمن بالتحرك تنفيذا لواجباته وفقا لميثاق الأمم المتحدة. هذا بالإضافة بالطبع إلى ما يمكن أن يشكله الوضع الحالي في الأرض الفلسطينية المحتلة من مخاطر على آفاق عملية السلام وعلى الوضع في منطقة الشرق الأوسط برمتها.

خلال نفس الفترة المشار لها أعلاه قامت بعثتنا المراقبة بإرسال ٣٠ رسالة لرئيس مجلس الأمن، مع رسائل متطابقة للأمين العام ورئيس الجمعية العامة، شرحنا فيها تطورات الإجراءات الإسرائيلية والحملة الإسرائيلية وقدمنا أمثلة محددة بإثباتات عليها ونقلنا أسماء الشهداء الفلسطينيين، بما في ذلك الأطفال تحت سن الثامنة عشرة. ثلاثون رسالة وثقنا فيها رسميا العديد من جوانب ما قامت به إسرائيل فيما يمكن وصفه بملف الجريمة، بما في ذلك الأعمال التي تنتهك بشكل خطير اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين وقت الحرب لعام ١٩٤٩ والتي تشكل بالتالي بشكل واضح جرائم حرب وفقا للاتفاقية.

لقد صنفنا في هذه الرسائل الأعمال الإسرائيلية في إطار حملتها العسكرية الدموية كالتالي: القتل المتعمد، حتى في الحالات التي لم تتعرض فيها سلامة جنود الاحتلال

للخطر؛ وإلحاق الأذى وجرح أعداد كبيرة باتباع نمط محدد للإصابات في الجزء الأعلى من الجسم؛ ولاحقا، القتل المتعمد لأشخاص تم تحديدهم سابقا باستخدام القناصة وبأشكال أخرى وأحيانا باستخدام ذخيرة غير معروفة لدينا؛ ثم استخدام الدبابات وطائرات الهليكوبتر وأسلحة ثقيلة أخرى لقصف مقرات للسلطة الفلسطينية وأهداف مدنية أخرى؛ ثم فرض موانع شديدة على تحرك الأفراد والبضائع داخل الأرض الفلسطينية وبينها وبين العالم الخارجي؛ ثم فرض أشكال أخرى من العقوبات الجماعية، مثل منع التجول بشكل شبه دائم على سكان مدينة الخليل القديمة، ثم تدمير الأراضي الزراعية والمنشآت الاقتصادية الأخرى؛ ثم حجز أموال الشعب الفلسطيني والامتناع عن تحويلها للسلطة الفلسطينية.

هذا الوصف للوضع المأساوي تم تقديم شبيه له من قبل العديد من الهيئات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان بما في ذلك المفوضة الدولية لحقوق الإنسان، السيدة ماري روبنسون، واللجنة المكلفة من قبل لجنة حقوق الإنسان بالتحقيق في هذه الأوضاع. وبالرغم من وضوح هذه الصورة القاتمة، فإن الجهات الإسرائيلية لا تتوانى عن تكرار الادعاءات عن العنف الفلسطيني.

إن الأصل في كل ما يحدث يبقى وجود الاحتلال الإسرائيلي وممارسات هذا الاحتلال والتي استمرت حتى بعد بدء عملية السلام، مثل مصادرة الأراضي وبناء المستعمرات. والأصل فيما يتعلق بالوضع منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر الماضي هو وجود جيش الاحتلال الإسرائيلي واستخدامه لآلته العسكرية الضخمة ووجود المستعمرين غير الشرعيين وأيضا استخدامهم لأسلحتهم ضد شعبنا، بالإضافة إلى التدمير المتعمد للاقتصاد الفلسطيني وتحويل حياة الشعب الفلسطيني بأكمله إلى جحيم حقيقي.

بالطبع هناك رفض شعبي فلسطيني كامل لكل ذلك. وهناك أيضا - لا بد من القول - مقابل كل هذه الإجراءات والسياسات الإسرائيلية المبرمجة، لجوء من قبل بعض العناصر المحدودة لأعمال عنف مقابلة. لكن هذا لا يمكن على الإطلاق أن يغير من الطبيعة الواضحة والقاطعة لحقيقة الوضع. ولنلقِ نظرة إضافية هنا على الأرقام. أرقام الخسائر البشرية الفلسطينية الهائلة وبالمقابل الخسائر البشرية الإسرائيلية المحدودة، وإن كنا لا نستطيع إلا أن نأسف لها أيضا. لكن الفارق هائل ولا توجد أية مقارنة، بالإضافة إلى أنه لا يوجد تواجد إسرائيلي مدني أصلا في الأرض الفلسطينية المحتلة. يوجد فقط أفراد جيش الاحتلال ومستوطنون تم إحضارهم بشكل غير شرعي وبانتهاك للقانون الدولي. والسؤال هنا، كيف تستطيع أية جهة، على الأقل في ظل هذه الحقيقة، أن تتحدث عن ”العنف الفلسطيني“ إلا إذا اعتقدت هذه الجهة أن الخسارة البشرية الإسرائيلية تختلف نوعيا عن الخسارة البشرية الفلسطينية، وهو ما يشكل موقفا عنصريا صرفا نرفض حتى التعاطي معه.

أما لماذا تقوم إسرائيل، قوة الاحتلال، بكل ذلك فنحن بصراحة لسنا متأكدين حتى بعد كل هذا الوقت وكل هذه المعاناة. قد يكون أن الجيش الإسرائيلي أو بعض عناصره قد خرج عن السيطرة. ويشير البعض في هذا المجال إلى ما يقوم به تحديدا رئيس هيئة أركان الجيش السيد موفاز. قد يكون أن القيادة السياسية الإسرائيلية تريد كسر الإرادة السياسية الفلسطينية وفرض حلول معينة على الجانب الفلسطيني. وقد يكون ما هو أسوأ وهو أن هذه القيادة السياسية قد استنتجت أنها لا تستطيع تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في عملية السلام بما في ذلك تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، وبالتالي فهي تريد الخروج من عملية

السلام مع محاولة إلصاق التهم المختلفة بالجانب الفلسطيني. وقد يكون الأمر مزيجا من كل ما سبق.

المهم هنا وبغض النظر عن الأسباب والدوافع أن يتم إيقاف المأساة الحادثة وبسرعة. وهنا تأتي مسؤولية المجتمع الدولي وتحديدا مسؤولية مجلس الأمن. إن وقف التدهور الخطير الحالي هو المقدمة الضرورية للعودة أولا إلى أوضاع ما قبل ٢٨ أيلول/سبتمبر ومن ثم إنقاذ عملية السلام واستئناف المفاوضات بين الجانبين.

يقودني هذا إلى وضع عملية السلام قبل مجيء الحكومة الإسرائيلية الجديدة وبعده. يدعي الجانب الإسرائيلي أن الحكومة السابقة قدمت تنازلات غير مسبوقة ولكن الجانب الفلسطيني رفض هذه التنازلات. هذا القول يعبر عن نصف الحقيقة التي تقدم بطريقة مخادعة لتصوير الأمور على غير حقيقتها. قد تكون الحكومة الإسرائيلية السابقة قدمت مواقف لم يسبق تقديمها من قبل حكومة إسرائيلية قبلها ولكن هذا ليس أداة القياس الصحيحة. أداة القياس ليست المواقف الإسرائيلية المعلنة في السابق، خصوصا إذا كانت هذه المواقف غير عقلانية ومخالفة للقانون الدولي والشرعية الدولية. أداة القياس هي الانسجام مع الأساس المتفق عليه لعملية السلام وهو تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ومبدأ الأرض مقابل السلام هذا هو أداة القياس.

أقول هنا بشكل واضح إن الحكومة السابقة لم تأخذ مواقف منسجمة مع أساس عملية السلام - مواقف تمثل تنفيذا لما تم الاتفاق عليه، بالرغم من مواقفها المتقدمة نسبيا عن سابقتها. وهذا بالضبط هو ما منع التوصل إلى اتفاق بما في ذلك في قمة كامب ديفيد.

لا بد من الإشارة هنا إلى أن الجانب الفلسطيني قد أعلن قبوله للمبادئ التي طرحت في وقت لاحق من قبل رئيس الولايات المتحدة السابق السيد بيل كلينتون مع بعض التحفظات، وهو ما عني مرة أخرى التزامنا بالأساس المتفق عليه لعملية السلام واستعدادنا للتفاوض على أساس هذه المبادئ. بعد ذلك قام الطرفان بتحقيق تقدم معقول في مباحثات طابا. ونستطيع أن نقول إنه ربما كان من الممكن تحقيق تقدم أكبر لولا التأرجح المستمر والمعروف للسيد ايهود باراك وتردده حتى اللحظات الأخيرة.

أما الحكومة الإسرائيلية الحالية الجديدة، فإن مواقفها تبدو متناقضة تماما مع أساس عملية السلام والاتفاقات المعقودة بين الجانبين. تقول هذه الحكومة، وخاصة رئيسها، أنها لن تتفاوض مع استمرار العنف، وكأن الجانب الفلسطيني هو المسؤول عن وجود الاحتلال وممارسات الجيش والمستوطنين والحملة الإسرائيلية ضد شعبنا، وكأنه من الممكن عزل الوضع على الأرض عن الوضع السياسي وآفاق المستقبل لشعب بأكمله.

وتقول هذه الحكومة أيضا أنها لا توافق على التفاوض من النقطة التي توصل لها الجانبان حتى الآن في طابا. بمعنى أنها تريد أن تعيدنا إلى الوراء مرحلة طويلة. ولكن الأخطر من كل ذلك، وهنا يكمن جوهر حقيقة موقف هذه الحكومة، قولها أنها لا تريد التفاوض حول الحل النهائي وإنما التفاوض على حل انتقالي أو ترتيبات انتقالية جديدة. يعني هذا بكل وضوح أن الحكومة تريد التهرب من تنفيذ القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) وتريد فرض مرحلة انتقالية أبدية على الشعب الفلسطيني بعد أن انتهت مرحلة السنوات الخمس الانتقالية المتفق عليها وحتى تمديدات هذه المرحلة. هذا بالطبع يدمر أساس عملية السلام والاتفاقات المعقودة بين الجانبين.

بالأمس حضر وزير خارجية الحكومة الإسرائيلية، السيد شمعون بيريز، للاجتماع مع مجلس الأمن، وهذا أمر جيد. السيد بيريز سياسي مخضرم ومعروف باعتداله النسبي.

المشكلة أنه يمثل حكومة لا تتصف بمثل هذا الاعتدال النسبي. والسؤال هنا هو ما إذا كان السيد بيريز وزملاؤه قادرين على التأثير على سياسات هذه الحكومة أم أن هذه الحكومة سوف تستخدمهم كغطاء لسياستها المتطرفة. البوادر حتى الآن لا تبشر بالخير. حيث قام السيد بيريز بالأمس أمام هذا المجلس بتقديم وجهة نظر السيد أريل شارون كما نعرفها، سواء في مجال وصف الواقع القائم أو رفض انخراط الأمم المتحدة وتشكيل قوة المراقبين أو حتى مستقبل عملية السلام. ناهيك عن البوادر الأخرى التي جاءت من خلال الإجراءات التصعيدية التي اتخذها الحكومة في مجال الحصار الخانق على الشعب الفلسطيني وأمور أخرى.

مثل هذه المواقف والتصرفات تفرض مسؤوليات واضحة على المجتمع الدولي، وبشكل خاص على راعيي عملية السلام، وتحديدا الولايات المتحدة، التي كانت طرفا في الاتفاقات القائمة.

إن علينا جميعا مسؤولية الحفاظ على عملية السلام من خلال الحفاظ على أساسها المتفق عليه والإصرار على الالتزام بالاتفاقات المعقودة. ونحن من جانبنا نؤكد التزامنا بكل ذلك وبقرارنا الاستراتيجي بخيار السلام واستعدادنا لاستئناف المفاوضات حول التسوية النهائية بشكل فوري.

ونحن ندعو الجانب الإسرائيلي للتوقف الفوري عن حملته العسكرية الدموية ضد شعبنا وندعوه لاستئناف التفاوض حول الحل النهائي مع أخذ التقدم الذي حدث في المفاوضات حتى الآن بعين الاعتبار. وندعو المجتمع الدولي، وتحديدا مجلس الأمن، لاتخاذ الخطوات اللازمة لمساعدة الجانبين على التغلب على الوضع الحالي ووقف هذه المأساة واستعادة السيطرة على الأمور، تمهيدا لإعادة الحياة لعملية السلام كما ذكرت سابقا، وذلك من خلال إجراءات مادية، بما في ذلك تشكيل قوة المراقبين.

وأملنا قوي بأن يمضي مجلس الأمن في هذا الطريق هذه المرة بما يقودنا جميعا إلى أوضاع أفضل وإلى تحقيق السلام الدائم والشامل في منطقة الشرق الأوسط ككل إن شاء الله.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل إسرائيل. وأعطيه الكلمة.

السيد لانكري (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أهنئكم يا سيدي الرئيس على توليكم رئاسة مجلس الأمن، وأتمنى لكم التوفيق الشديد في هذه المهمة. كما أود أن أشكر سلفكم، سفير تونس، على قيادته القديرة جدا لأعمال المجلس.

بالأمس استمع المجلس إلى بيان ألقاه نائب رئيس وزراء إسرائيل ووزير خارجيتها، السيد شمعون بيريز. وأعتقد أن الوزير بيريز وصف بوضوح موقف الحكومة الإسرائيلية من كافة القضايا المتصلة بالحالة في الشرق الأوسط، وعلى وجه التحديد المداولات الجارية الآن، والمتصلة بإنشاء وجود دولي في الأراضي. وأود أن أشكر أعضاء المجلس على الحوار البنّاء الذي أجروه بالأمس، وعلى اهتمامهم الواضح بسلام جميع شعوب المنطقة وأمنها.

وقد عبّر السيد بيريز عن رؤية للتعاون والتعايش بين إسرائيل والفلسطينيين، رؤية يتجاوز فيها التعاون الاقتصادي الصراع على الأراضي وييسر حسمه. وأعرب عن الأهمية القصوى التي تعلقها الحكومة الإسرائيلية الجديدة على السعي من أجل السلام. بل إنه أشار إلى أن الأزمة الراهنة في عملية السلام ليست أزمة متعلقة بالأرض فحسب، بل أزمة عاطفية أيضاً. ومع أنني لا أريد الإطالة، فإنني أود أن أضم صوتي إلى صوت السيد بيريز محذراً المجلس في هذه اللحظة البالغة

الحساسية، التي تشتد فيها وطأة التوتر والانفعالات، من إضافة عامل جديد يضيف مزيداً من التعقيد لحالة تشوبها الصعوبة أصلاً.

ولعلي هنا أشير إلى ما قاله رئيس دولة راحل عظيم، هو الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران، في سياق غير مماثل تماماً، تعليقاً على ضرورة تعزيز التدخل الدولي خلال الصراع البوسني. وكان تعليقه: ''دعونا لا نضف حرباً إلى حرب''.

وليس في اجتماع اليوم مفاجأة لنا. فالإجراءات التي قام بها الفلسطينيون مؤخراً، بما فيها تصريحاتهم في وسائط الإعلام، والوثائق التي وزعها المراقب الدائم لفلسطين، زميلي السفير ناصر القدوة، لم تخف مطلقاً رغبة الفلسطينيين في أن يتدخل مجلس الأمن في هذا الأمر. هذه مبادرة أعدّت قبل أسابيع، وقد اضطُلع بها دون أن تُمنح الحكومة الإسرائيلية الجديدة مجرد فرصة لإعادة تقييم الحالة.

لذلك نرى أن المبادرة قيد المناقشة اليوم تشكل جزءاً من استراتيجية أوسع نطاقاً. وكثيراً ما يتحدث الفلسطينيون عن خيارهم الاستراتيجي لتحقيق السلام، كما فعل زميلي العزيز السفير القدوة لتوّه. وهذا فيما نرى أمل فلسطيني صادق. بيد أننا نختلف معهم على السبيل الذي نسلكه لتحقيق هذا السلام. هل نود أن نحقق السلام من خلال الحوار والتفاوض، أم من خلال العنف والإرهاب؟

لقد عبّر أحد رجال الدولة الأوروبيين البارزين عن ذلك على النحو التالي: لا يمكن السعي لتحقيق السلام بقلم في إحدى اليدين وقنبلة في اليد الأخرى. أما الفلسطينيون فيريدون الآن قلماً في يد، وقنبلة في الأخرى، ودرعاً دولياً فيما بينهما.

والانتفاضة الفلسطينية التي دامت سته أشهر تقريباً حتى الآن لا تتفق والحماية الدولية. إذ لم يقم الرئيس عرفات مرة واحدة بوصفه زعيماً للفلسطينيين بالدعوة لإنهاء العنف في مواجهة انقضى عليها زهاء نصف العام. فهل الفلسطينيون بمطالبتهم بقوة حماية دولية يعنون الآن ضمناً أنهم ينبذون العنف؟

إن الحالة الراهنة في الأراضي الفلسطينية اليوم ليست حالة شعب مهدد هو في أمسّ الحاجة إلى الحماية. بل الواقع أن الشيء الوحيد الذي يحتاج الفلسطينيون إلى الحماية منه هو نتائج أفعالهم.

وقد أصبح من المعترف به على نطاق واسع منذ آخر مرة اجتمع فيها المجلس لمناقشة هذه المسألة أن المسؤولية عن العنف تقع على عاتق الفلسطينيين. وهذا ما دفعت به إسرائيل دوماً، غير أن التطورات في الأشهر الأخيرة قد جعلت هذه حقيقة لا تقبل النقاش. وأود أن أشير إلى بضع نقاط موجزة للتدليل على مقولتنا هذه.

أولاً، من المهم أن نتساءل كما فعل شيشرون في روما القديمة: ''من المستفيد؟'' ما من شك في أن الفلسطينيين قد استفادوا فائدة عظيمة من الاهتمام الدولي الذي اجتذبوه. فمنذ أيلول/سبتمبر، سلطت وسائط الإعلام الدولية عدساتها وركزتها على الفلسطينيين، ونجح الفلسطينيون أنفسهم نجاحاً عظيماً في التلاعب بذلك الاهتمام تحقيقاً لأقصى فائدة يمكنهم جنيها من ورائه. وبالأمس، وصف لنا الوزير بيريز رسالة التُقطت تلقى فيها الفلسطينيون التعليمات بعدم البدء في إلقاء الحجارة حتى يصل إلى الموقع مراسلو سي إن إن الذين تعطلوا في زحام المرور.

ثانيا، بالرغم من التزامات الرئيس عرفات بكبح جماح الإرهاب والعنف كما جاء في رسالته إلى رئيس الوزراء رابين المؤرخة ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، ورغم التفاهم الذي تم التوصل إليه في شرم الشيخ في تشرين

الأول/أكتوبر، فإن الرئيس عرفات لم يدع شعبه حتى الآن إلى وقف الانتفاضة. وحتى في هذا الأسبوع، حانت الفرصة للرئيس عرفات عندما خاطب المجلس التشريعي الفلسطيني في مدينة غزة، ونقلت الإذاعة الفلسطينية خطابه. لو أن الرئيس عرفات، كما اتفق سابقاً، وجه هذا النداء، لكانت هذه خطوة أولى هامة صوب التخفيف الفوري لمعاناة الشعب الفلسطيني، ولكُنّا في غنى تام عن جلسة اليوم. وامتناعه عن إصدار هذا النداء دليل قوي على أن الرئيس لا يود في الواقع أن يضع حداً لهذا العنف.

ثالثاً، لقد عملت القيادة الفلسطينية خلال الأشهر القليلة الماضية بصفة مستمرة على التشجيع على المواجهات بدلاً من إخمادها. ولابد من أن أشير في هذا الصدد إلى التحريض المستمر على العنف سواء على شاشات التليفزيون أو في الإذاعة أو الصحف أو المساجد، فضلاً عن إطلاق سراح السجناء الإرهابيين المدانين من سجون السلطة الفلسطينية، وهو عمل أسهم إسهاماً مباشراً في تصاعد الهجمات الإرهابية داخل إسرائيل في الآونة الأخيرة. وإلى جانب أن هذه الأعمال تشكل انتهاكاً سافراً للاتفاقات المبرمة مع إسرائيل، فهي تظهر بجلاء الدور الرئيسي الذي تؤديه القيادة الفلسطينية في إدامة الصراع، مما يجعل من المستحيل علينا متابعة الحوار مع شركائنا الفلسطينيين في ظل الظروف الراهنة.

رابعاً، هناك تصريحات المسؤولين الفلسطينيين أنفسهم، الذين اعترفوا بأن القيادة الفلسطينية قامت بتحضيرات نشطة إعداداً لاندلاع القتال منذ فترة ترجع إلى تموز/يولية الماضي. وقد نقلت صحيفة الأيام اليومية الفلسطينية الصادرة في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ عن عماد الفالوجي، وزير الاتصالات الفلسطيني، قوله إن السلطة الفلسطينية قد بدأت الإعداد لاندلاع الانتفاضة الراهنة من اللحظة التي انتهت فيها محادثات كامب ديفيد وفقا لتعليمات موجهة من الرئيس عرفات نفسه. ومضى السيد الفالوجي ليقول إن السيد عرفات أطلق هذه الانتفاضة بوصفها مرحلة الذروة "للصمود الفلسطيني" في المفاوضات وفقا للأيام، الصادرة في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ومؤخرا كرر السيد الفالوجي تأكيد مشاركة القيادة الفلسطينية في التدبير للعنف في تصريح نقلته عنه وكالة رويترز في ٤ آذار/مارس ٢٠٠١.

لقد كانت عملية أوسلو للسلام تقوم على الالتزام الأساسي للقيادة الفلسطينية بنبذ استخدام العنف والإرهاب وتسوية جميع الدعاوى المعلقة من خلال مفاوضات ثنائية سليمة. وورد هذا الالتزام صراحة في رسالة الرئيس عرفات الموجهة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل، اسحق رابين، في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وقال السيد عرفات في تلك الرسالة:

"تعترف منظمة التحرير الفلسطينية بحق دولة إسرائيل في الوجود بسلام وأمن ... وتلتزم منظمة التحرير الفلسطينية بعملية السلام في الشرق الأوسط، وبإيجاد حل سلمي للصراع بين الطرفين وتعلن أن جميع المسائل المعلقة المتصلة بالوضع الدائم ستحل عن طريق التفاوض. وتنبذ منظمة التحرير الفلسطينية استخدام الإرهاب وأعمال العنف الأخرى، وستضطلع بالمسؤولية عن كل عناصر وأفراد منظمة التحرير الفلسطينية بغية ضمان امتثالهم، ومنع الانتهاكات ومحاسبة المنتهكين".

و لم تعترف حكومة إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني إلا استجابة لهذه التعهدات الأساسية، ووافقت على التفاوض معها رسميا في سياق عملية السلام في الشرق الأوسط.

ورسائل الاعتراف المتبادل هذه، التي كثيرا ما أشرنا إليها في بيانات سابقة أمام المجلس، والتي تم تبادلها قبيل التوقيع على إعلان المبادئ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، تشكل القاعدة الأساسية لعملية السلام الإسرائيلي الفلسطيني وجميع الاتفاقات اللاحقة التي أبرمت بين الطرفين. وهكذا، فإن أي انتهاك للالتزامات الواردة في هذه الرسائل يقوض أساس عملية السلام ويعرض تحقيق أهدافها النبيلة للخطر.

وإن الحكومة الإسرائيلية الجديدة، بقيادة آرييل شارون، لا تريد أكثر من تحقيق تسوية سلام عادل ودائم مع الفلسطينيين. وقد جمدت الحكومة بناء المستوطنات وقررت عدم اتخاذ أي إجراءات عقاب جماعي، ليس لأنها كانت مرغمة على ذلك، ولكن من منطلق رغبة حقيقية في السلام. وكما قال الوزير بيريز بالأمس، إن السلام هو الهدف الرئيسي للحكومة الراهنة. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب علينا أن نعجل باستئناف المفاوضات، ولكن في جو من الهدوء والطمأنينة، لا من خلال دوامة عنف مفرغة.

إن المبادرة الفلسطينية الراهنة تطلب أن يوفد مجلس الأمن بعثة مراقبين دوليين إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذه مبادرة لا لزوم لها بتاتا.

فالرئيس عرفات قادر على حماية أرواح شعبه بنفسه. وكل ما يحتاج إليه، بل إن كل ما نطالبه به، هو أن يدعو شعبه علنا إلى إيقاف المواجهة. ومع أنه وعدنا مرارا وتكرارا بأنه سيتخذ هذه الخطوة، فقد تجاهل الفرص الكثيرة التي أتيحت له للقيام بذلك.

وعلاوة على ذلك، فإن المبادرة الفلسطينية الراهنة تمثل محاولة سافرة لتعتيم خيارهم الاستراتيجي، وبالتالي، يجب على مجلس الأمن ألا يكون طرفا في ذلك. إذ لا يمكن أن تدعى الأمم المتحدة إلى إخماد النيران بالنيابة عن ذلك الطرف نفسه الذي أشعلها. ومثل هذه السابقة ستكون وخيمة العواقب إذ أنها ستوجه فعلا رسالة إلى الفلسطينيين – ناهيك عن أي شعب آخر مظلوم في العالم – بأن العنف والعدوان يؤديان إلى التعاطف والحماية الدولية.

وعلى المجلس أن يدرك أيضا أن إيفاد موظفي الأمم المتحدة إلى الأراضي أثناء استمرار الانتفاضة يمكن أن يؤدي في الواقع إلى تصعيد العنف وزيادة انعدام الاستقرار في المنطقة. وقد اختار الفلسطينيون، على الأقل حاليا، أن يسلكوا طريق المواجهة كوسيلة لتحقيق أهدافهم السياسية. ومن شأن الوجود الدولي هناك أن يفسر بوصفه مباركة لهذه الاستراتيجية، وبالتالي فهو سيقوي رفض الفلسطينيين لإلقاء أسلحتهم، والتفاوض مع إسرائيل والتوصل إلى اتفاق توفيقي. وكما سبق أن ذكرت، إن مجرد وجود المراقبين الدوليين، كما حدث في الماضي فيما يتعلق بوسائط الإعلام الدولية، من شأنه أن يؤدي بالفلسطينيين إلى إثارة المزيد من المواجهات. بل إن وجود أفراد الأمم المتحدة سيكون بمثابة حافز هام للفلسطينيين لمواصلة هذا النضال العنيف. والأمر الأهم، هو أن هذا لن ينجح في إنهاء العنف، لأن المراقبين لا يستطيعون إيقاف الإرهاب.

وبالتالي، لن يتعزز السلم والأمن عن طريق قوة دولية. ولن يصبح التوصل إلى اتفاق للسلام أقرب؛ بل سيبعد أكثر. ومجلس الأمن، بوصفه الهيئة المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين، سيكون في غاية الإلهام إذا امتنع عن القيام بأي إجراء يقوض هذا الهدف. وإذا أراد المجتمع الدولي أن يشهد العودة إلى الحوار والتفاوض، وفي نهاية المطاف تحقيق التطلعات والاحتياجات المشروعة للطرفين من خلال عملية سلمية، يجب عليه أن يصر على أن يوقف الفلسطينيون العنف، الذي بدأوه، وأن يمتنعوا عن القيام بأعمال يمكن أن تفسر بأنها تأييد للعنف. إن عمل الفلسطينيين والإسرائيليين معا، هو الطريق الوحيد لإنهاء دوامة العنف والمضي نحو مستقبل أكثر سلما.

ويجدر بي هنا أيضا أن أذكّر المجلس بأن هناك فعلا وفدا دوليا سيصل إلى المنطقة في الأسبوع المقبل. فلجنة ميتشل، التي أعربت حكومة إسرائيل عن استعدادها للتعاون الكامل معها، ستقدم تقريرها إلى رئيس الولايات المتحدة والأمين العام للأمم المتحدة عن طبيعة وأسباب العنف الراهن.

وخلافا للمزاعم والترجمات والتفسيرات الفادحة الخطأ لسياسات إسرائيل في وجه التهديدات الإرهابية المستمرة، فإن قواتنا المسلحة لا تسعى إلى خنق الشعب الفلسطيني. وكما قال الوزير بيريز، نحن نسعى إلى تقدم الشعب الفلسطيني وازدهاره ومستعدون للعمل بجهد أكبر نحو تحقيق هذا الهدف مع الدول الأخرى في العالم. بيد أن الحالة الأمنية الراهنة في إسرائيل حقيقية وخطيرة. ففي هذا الأسبوع فقط، أحبط خبراء المتفجرات التابعين للشرطة هجوما لسيارة مفخخة خارج بلدة بيت شمش. وشهدنا في الأسابيع الأخيرة عمليات تفجير إرهابية في بتانيا والقدس وملتقى طرق مي - أمي. وحسبما أفهم، إن نتانيا وملتقى طرق مي - أمي على الأقل ليسا مكانين تقع فيهما مستوطنات غير قانونية في إسرائيل. وأقول هذا لأنه كانت هناك محاولات من زميلي الفلسطيني لبذر بعض التشويش حول هذه الأنشطة الإرهابية التي تحدث في إسرائيل نفسها، وليست في الأراضي.

لقد عانينا من عمليات الاختطاف والقتل. ويُطلق الرصاص على مواطنينا ويقتلون وهم يقودون سياراهم إلى منازلهم أو منها بما في ذلك داخل إسرائيل، وليس فقط في الأراضي. وأصبح هذا واقع يومي للحياة في إسرائيل لا يمكن أن تتحمله أية حكومة إسرائيلية. ومن الخطأ تماما واللامسؤولية تصوير رد إسرائيل على هذا التهديد الذي يحوم بشكل مستمر فوقها على أنه إجراء عقابي ضد الشعب الفلسطيني.

إن إسرائيل لم ولن تبدأ أبدا صراعا مع الفلسطينيين. فهم جيراننا وشركاؤنا في السلام. وقيام القيادة الفلسطينية ببذل جهد متضافر من أجل السيطرة على العنف والإرهاب سيمكن إسرائيل من تخفيف القيود على الأراضي والعمل مرة أخرى كما فعلنا في الماضي من أجل تحسين نوعية تعايشنا. أما تشجيع المجابهة والافتقار إلى الإرادة اللازمة لوضع نهاية لها فهما اللذان جلبا مشاقا لا لزوم لها للسكان المدنيين.

ولا يمكن أن تكون هناك مغالاة في تأكيد حقيقة أن السلام والعنف يناقض أحدهما الآخر، ولا بد من نبذ أحدهما من أجل الفوز بالآخر. إن ما هو مطلوب من مجلس الأمن ليس التدخل، وإنما دعم الطرفين في جهودهما الثنائية من أجل تحقيق السلام. وعلى مجلس الأمن أن يشجع كل الأطراف المعنية على توخي الحذر في كلامها، والامتناع عن لغة التحريض.

وأحث أعضاء المجلس على النظر أولا وقبل كل شيء فيما إذا كان الوجود الدولي سيفيد حقا هدفنا المشترك في تحقيق السلام والمصالحة. وفي رأيي أن نشر مثل هذه القوة - وأشدد على ذلك - في الوقت الذي لا تزال تُستخدم فيه الانتفاضة كأداة استراتيجية لتحقيق مكاسب سياسية. سيكون وصفة لعدم الاستقرار طويل الأمد في المنطقة بدلا من أن يكون وسيلة تجلب الهدوء والطمأنينة.

وأود أن أختتم بياني بتوجيه نداء سلام إلى الشعب الفلسطيني بالنيابة عن حكومة وشعب إسرائيل. فلنسعى جاهدين لإنعاش الروح المجسدة في رسائل الاعتراف المتبادل، وتوسيع قنوات الاتصال، وتحسين الإحساس بالنوايا الحسنة والأخوة بين شعبينا. ولنعمل معا على تهيئة بيئة من السلام والتعايش تكون بمثابة نموذج للمنطقة بأسرها. إن يدنا ممدودة، وقيادتنا مستعدة، وشعبنا تواق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل إسرائيل على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو ممثل الإمارات العربية المتحدة. أدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سمحان (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالعربية): اسمحوا لي في البداية أن أتقدم إليكم نيابة عن المجموعة العربية التي أتشرف برئاستها، بالتهنئة لرئاستكم لمجلس الأمن، ونحن على قناعة بأن خبرتكم في الشؤون الدولية ستساهم في تعزيز دور المجلس في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ولا يفوتني في هذه المناسبة أن أعرب عن التقدير لسعادة المندوب الدائم لتونس الشقيقة لرئاسته للمجلس خلال الشهر المنصرم وللنتائج الإيجابية التي تحققت.

يجتمع مجلس الأمن اليوم لمناقشة الأوضاع والمستجدات الخطيرة على الساحة الفلسطينية، لا سيما في ظل مواصلة الحكومة الإسرائيلية الجديدة اتباع سياسات الحصار الاقتصادي المنظم وتدمير البنى الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وممارسة الإرهاب والتطهير العرقي بحق الشعب الفلسطيني، فضلا عن رفضها التعاون مع لجنة ميتشيل لتقصي الحقائق فيما يتصل بعدوانها على الشعب الفلسطيني في أفظع انتهاك شهدته البشرية في مجال حقوق الإنسان.

إن قرار مجلس الأمن ١٣٢٢ (٢٠٠٠) وقرارات الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة ولجان حقوق الإنسان والهيئات الأخرى ذات الصلة طالبت الحكومة الإسرائيلية، باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال، بالوقف الفوري والعاجل لكافة ممارسة القتل المتعمد، لا سيما بحق الأطفال والنساء، وأعمال القصف والعدوان والحصار والإغلاق المحكم الذي تمارسه ضد الشعب الفلسطيني الأعزل.

إلا أنه ومنذ أن تقلد شارون رئاسة الحكومة الحالية، أظهر حقيقة نواياه ومخططاته الأكثر عدائية للفلسطينيين والعرب والتي تعد امتدادا لسياسته الإجرامية التاريخية، وكان منها على سبيل المثال تنفيذه لمجازر مخيمات صبرا وشاتيلا عام ١٩٨٢ والتي راح ضحيتها المئات من الأطفال والنساء العزل. كما أن نائبه ووزير خارجيته شمعون بيريز قام بعمل إرهابي مماثل شهده العالم بأجمعه ضد سكان قرية قانا في جنوب لبنان، حتى قوات الأمم المتحدة المرابطة في لبنان لم تسلم من هذا الإرهاب.

إن الشعب الفلسطيني يواجه اليوم نفس النمط المنهجي من الإرهاب والعدوان، فالقوات العسكرية الإسرائيلية دأبت منذ كانون الأول/ديسمبر الماضي على تنفيذ مخطط خطير من القتل المتعمد وتدابير الحصار والإغلاق للقرى والمدن الفلسطينية، ومنع وصول المواد الغذائية والدواء والاحتياجات الأساسية الإنسانية الأخرى، وقطع الاتصالات عن كافة المناطق الفلسطينية من خلال إقامة الحواجز العسكرية والحفريات حول المدن والقرى الفلسطينية بهدف تقسيم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى حوالي ٦٠ كانتونا شبيها بمعسكرات للاعتقال البشري الجماعي، وذلك في أفظع انتهاك فاضح لحقوق الإنسان العالمية، فضلا عن تنفيذه لسياسات غير مسبوقة ترمي إلى تدمير البنى الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية للشعب الفلسطيني، فضلا عن احتجاز المستحقات المالية للسلطة الفلسطينية والتي تقدر بملايين الدولارات.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة إذ تعرب باسم المجموعة العربية عن إدانتها الشديدة وقلقها البالغ إزاء هذا التصعيد الإسرائيلي العسكري الخطير والذي أسفر حتى الآن

عن استشهاد ما لا يقل عن ٤٠٠ فلسطيني لا سيما فئة الأطفال والنساء، فضلا عن إصابة وإعاقة آلاف الأبرياء منهم، تعتبر أن انتفاضة الأقصى، التي تعكس حالة الإحباط واليأس الفلسطيني، هي أبسط حالات الدفاع عن النفس ضد آلة الحرب الإسرائيلية والمستوطنين المدججين بأخطر الأسلحة المحرمة دوليا. فالشعب الفلسطيني لم يجد أمامه لحماية أبنائه وحقوقه وممتلكاته غير آلية رمي الحجارة على قاتليه من قوات الجيش الإسرائيلي. وإننا على اقتناع تام بأن هذه الأوضاع ما كانت تصل إلى هذه النتائج الخطيرة المؤسفة لو أن مجلس الأمن استجاب منذ كانون الأول/ديسمبر الماضي باعتماد مشروع القرار المقدم من تجمع بلدان عدم الانحياز بالمجلس والداعي لتشكيل قوات مراقبة دولية لحماية الشعب الفلسطيني من مجمل هذه الانتهاكات والجرائم التي تمارسها إسرائيل بحقه.

إن المجموعة العربية تتطلع من اجتماع المجلس اليوم، بحكم مسؤوليته في صون السلم والأمن الدوليين، إلى اتخاذ الإجراءات العاجلة التالية: أولا، ممارسة أقصى درجات الضغط على الحكومة الإسرائيلية لحملها على الوقف الفوري لعدوانها الغاشم على الشعب الفلسطيني ورفع الحصار الكامل عن مدنهم وقراهم، والسماح بوصول إمدادات المساعدات الإنسانية والإغاثية والمالية العاجلة لهم دون أي تأخير أو عراقيل؛ ثانيا، تأمين اعتماد مجلس الأمن لمشروع القرار المعروض عليه منذ كانون الأول/ديسمبر الماضي، والقاضي بإنشاء قوة مراقبة دولية لحماية الشعب الفلسطيني؛ ثالثا، العمل على تقديم المساعدات الإنسانية والاقتصادية والمالية العاجلة لتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني.

وختاما، فإن المجموعة العربية، إذ تعلن مجددا تضامنها ووقوفها بالكامل إلى جانب الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية في سعيه المتواصل لنيل حقوقه المشروعة في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، تؤكد مجددا تمسكها بمسيرة السلام العادل والشامل القائمة على مبادئ وقرارات الشرعية الدولية، لا سيما القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام، فضلا عن أهمية وضرورة تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) حول عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم فلسطين. وتطالب الجانب الإسرائيلي بالتقيد الدقيق بالتزاماته وتعهداته القانونية والسياسية المنصوص عليها في الاتفاقيات التي أبرمها في إطار هذه المفاوضات مع الجانب الفلسطيني، لا سيما المتصلة بمسألة إزالة المستوطنات وإنهاء احتلاله لكافة الأراضي الفلسطينية والعربية التي يحتلها منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشريف والجولان السوري، واستكمال انسحابه من بقية الأراضي اللبنانية المحتلة، وإزالة كافة أسلحة الدمار الشامل لا سيما النووية منها من أجل تعزيز تدابير بناء الثقة وتحقيق الأمن والسلم والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل دولة الإمارات العربية المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد بن مصطفى (تونس) (تكلم بالعربية): أود أن أتوجه إليكم، سيدي الرئيس، بعبارات الشكر على عقد هذا الاجتماع الفوري للمجلس، في استجابة سريعة لطلب من الجانب الفلسطيني بدعم من المجموعة العربية وحركة عدم الانحياز، لنتدارس الوضع الخطير في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

من الواضح للعيان أن هذا الوضع بلغ اليوم درجة عالية من الخطورة لم يبلغها منذ عدة سنين. فالوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما لا يخفى على أحد، سمته السلبية، للأسف الشديد، هي استبدال سياسة الحوار والتفاوض بسياسة القوة والعنف الذي يسود منذ الخريف الماضي. والعنف هو العنف الإسرائيلي الخانق والمستهدف

للشعب الفلسطيني بكافة شرائحه. وهو عنف متنوع الأشكال والوسائل. فهو، أولا، عسكري تستعمل إسرائيل في ممارسته كافة أنواع الأسلحة وأضخمها وأحدثها وأكثرها فتكا وتخريبا ودمارا. وتستعمل القوات الإسرائيلية تلك الأسلحة الفتاكة، طبعا، في معادلة بعيدة عن التكافؤ مع ما هو متوفر للجانب الفلسطيني - الحجارة. هل يكفي القول لوصف القوة التي تستعملها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، بأنها مفرطة؟ ربما كان ذلك أقل ما يمكن قوله. فلقد أدى هذا العنف، كما ذكر كل المتحدثين قبلي، إلى سقوط المئات من المدنيين الفلسطينيين وإلى جرح عدة مئات آخرين.

والصنف الثاني من العنف الإسرائيلي الذي يُمارس ضد الشعب الفلسطيني هو الخنق الاقتصادي المتمثل في محاصرة المدن والقرى الفلسطينية، بحفر الخنادق حول هذه المدن وإحاطتها بالقوات العسكرية، وبالدبابات بغرض عزلها وتقييد حركة ساكنيها، وفي النهاية، تجويع الغالبية العظمى من أبناء الشعب الفلسطيني.

وفي الوقت الذي كان العالم يترقب فيه من الحكومة الإسرائيلية الجديدة، وهي حكومة ائتلاف وطني، أن تأتي بجديد يبرر الشعور بالأمل من جديد في حدوث تطور إيجابي ما، طلعت علينا هذه الحكومة بخطوة تصعيدية خطيرة، هي تنفيذ خطة عسكرية بالغة الخطورة تقوم على تجزئة وتقطيع الأراضي الفلسطينية المحتلة، في الضفة الغربية وفي قطاع غزة إلى أجزاء - كانتونات - بما يسهل عزل هذه المدن والقرى بعضها عن بعض، وبالتالي محاصرتها. وهذه الخطة ترمي كذلك إلى هدف آخر هو تضييق الخناق الاقتصادي على الشعب الفلسطيني ومضاعفة البؤس الذي يعيش فيه عن طريق ضرب البنية الاقتصادية والاجتماعية الهشة في حد ذاتها. هذه سياسة منظمة ومسطرة ومدروسة. وكل جزء أو عنصر منها يدل على وجود هدف وراء تنفيذها وهو، كما قلت، تركيع الشعب الفلسطيني، وإخضاع إرادته وإجباره بالقوة على تقدم التنازلات التي لم تقدمها قيادته في مسار المفاوضات التي تمت في الأشهر الماضية.

إننا نقرأ ونسمع ما تقدمه إسرائيل من ذرائع لتبرير هذا القمع المزدوج الذي يسلط بقسوة نادرة على الشعب الفلسطيني. واستمعنا بالأمس إلى السيد وزير خارجية إسرائيل يعلل هذه السياسة بالاعتبارات الأمنية لإسرائيل، ويبررها بكونها ترمي للتصدي لأعمال التطرف والإرهاب، وذلك في محاولة لا تخفي نية الظهور بمظهر المظلوم، وفي حالة الدفاع.

وفي هذا الخصوص، أود أن أتوقف عند نقطتين أساسيتين. أولا، إلى جانب اختلال ميزان القوى لصالح إسرائيل، فإنه لا علاقة ولا تناسب بين ما تمارسه إسرائيل من تعسف عسكري واقتصادي يمكن أن يطلق عليه "ترهيب" ضد الفلسطينيين وبين أمنها. وكما ذكرنا بالأمس، فلن يردع خنق المدن والقرى الفلسطينية ولا إجراءات العقاب الجماعي، أي شخص يحمل قنبلة بمفرده. لذلك فإن الإرهاب والترهيب هما ما يمكن أن يرفضه كل من يعيش في هذه الحقبة من تاريخ البشرية.

ثانيا، في إطار هذا النقاش المفتوح حول الوضع الخطير في الأراضي المحتلة، لا بد من وضع الأمور في نصابها الصحيح. ما هي المشكلة؟ في البداية وقبل كل شيء القضية هي قضية الاستعمار الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية الذي يتواصل منذ عقود عديدة، بما يصاحب هذا الاستعمار وهذا الاحتلال من سلب للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وتجريده من أرضه ومن ممتلكاته ومن حقه في الحياة والعيش الكريم وحقه في تقرير مصيره، بالإضافة إلى التعسف والقمع بلا هوادة.

هذا الاحتلال الإسرائيلي، هو المشكل الأول والأساسي والسبب الرئيسي في كل الاختلالات وكافة

أشكال العنف والصدامات الدموية والتناحر الذي تشهده الأراضي المحتلة.

في أوائل هذا القرن الحادي والعشرين، الذي لم نعد نتكلم فيه عن الاستعمار، وفي عصر اندحر فيه الاستعمار، عصر الحرية، وعصر حقوق الإنسان، يبقى الشعب الفلسطيني رازحا تحت نير الاستعمار الإسرائيلي، وتسلب حقوقه وتنتهك يوميا، ولا نجد تبريرا لهذا الوضع. وتظل إسرائيل في هذه الأثناء تضرب عرض الحائط بقرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية وبالقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، هذه القرارات التي أكدت أن الأراضي الفلسطينية أراض محتلة يجب إرجاعها إلى أصحابها، وكذلك باتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب والاتفاقيات الأخرى التي أُبرمت بين الجانبين.

هذا هو إذن المشكل الأساس الذي بانتفائه وبانتهائه سوف تنتفي كل أشكال العنف والتناحر داخل الأراضي المحتلة. وهذا هو الواقع الذي يجب أن يتغير جذريا بما يمكِّن من بناء السلام وإطلاق طاقات شعوب المنطقة نحو بناء مستقبلها.

الجانب الفلسطيني نفذ كافة الالتزامات التي قطعها على نفسه في إطار الاتفاقيات التي أبرمها مع الجانب الإسرائيلي منذ انطلاق عملية السلام في مدريد وفي كنف اتفاق أوسلو، وتعاون سياسيا وأمنيا مع الجانب الإسرائيلي في هذا النطاق ولقد أعطى الجانب الفلسطيني الكثير. ويجب ألا ننسى أن الفلسطينيين قدموا تنازلات مسبقة، بما في ذلك قبولهم بنسبة ٢٢ في المائة فقط من مساحة فلسطين التاريخية تحت الانتداب. خُمس الأراضي الفلسطينية قبلوا به وهو أقل من ربع تلك المساحة كما قلت. فماذا تنتظر إسرائيل أكثر من ذلك؟ تقتسم معهم هذا الربع أيضا؟ ماذا يجب أن يقدم الجانب الفلسطيني بعد ذلك للتدليل على استعداده لصنع السلام وللتعايش مع إسرائيل؟

إن عملية السلام التي انطلقت في مدريد وانخرطت فيها بلادي وأيدتها تأييدا كاملا تبقى الإطار الأمثل للتقدم في بناء السلام في الشرق الأوسط بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بالذات. والجانب الفلسطيني من ناحيته، ومن ورائه الجانب العربي بأسره، كان وسيظل ملتزما بالسلام كخيار استراتيجي يعمل على تكريسه بكل الطاقات والإمكانيات وبالنوايا الصادقة الحسنة وبالإرادة السياسية اللازمة وبالتضحيات المفروضة عليه بكل الوسائل. لكن الجانب الفلسطيني، ككل شعوب الأرض، لا يمكن أن يقبل بالتنازل عن حقوقه الأساسية المشروعة، حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة بعاصمتها التاريخية القدس الشريف، وهي الحقوق التي تنص عليها قرارات الشرعية الدولية، تلك القرارات التي تشكل بدورها، إلى جانب مبدأ الأرض مقابل السلام، المرجعية القانونية والسياسية لأي تسوية عادلة ودائمة وشاملة في الشرق الأوسط، وهي تتضمن تجسيد تلك الحقوق الأساسية.

أود أن أقول للإسرائيليين، بكل صدق وأمانة، أن سياسة المراوغة والتسويف والالتفاف على القرارات والاتفاقيات والتفاهمات التي تنتهجها في ممارسة منظمة ومنتظمة هي سياسة لا تنفع السلام ولا تخدم السلام ولا تتقدم به إلى الأمام، لأن السلام الدائم لا يتحقق بإرادة طرف واحد، بل إرادة وفاقية. وعليه فالمطلوب اليوم من إسرائيل هو عقد العزم على التوصل إلى السلام الحقيقي مع الجانب الفلسطيني والتحلي بالإرادة السياسية اللازمة لتحقيق هذا السلام.

وهـذا يتطلـب العـودة إلى مـائدة المفاوضـات مـن الطرفـين، والجـانب الفلسـطيني ينتظـر العـودة إلى هـذه المفاوضـات لمواصلـة المسـار والبنـاء علـى مـا تم إنجـازه في السابق، أي الانطلاق من النقطة التي توقف عندها الجانبان في الأشهر الماضية مع الحكومة الإسرائيلية السابقة. ذلك أن العرف الدولي لا يقبل إلا بتواصل التزامات الدول بالرغم من تغيير حكوماتها. كما أن أي عمل صادق ونزيه لبناء السلام بين إسرائيل وبين الجانب الفلسطيني لا يمكن أن يكون سوى عمل متواصل الأجزاء والفصول وإلا أصبحت عملية السلام تمرينا أبديا عديم النتائج وهيكلا مفرغا من أي جوهر ومن أي ماهية ومن أي روح.

سمعنا أمس وزير خارجية إسرائيل يرفض فكرة الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، ويطعن في مشروعية إيفاد بعثة من المراقبين الدوليين للأراضي المحتلة لذلك الغرض. وسمعناه أيضا لا يرفض فقط أن يكون هؤلاء المراقبون محملين بأسلحة بل يرفض أيضا أن يكونوا مجهزين بآلات تصوير لالتقاط صور عن الوضع الذي يشكل تهديدا مباشرا للمدنيين أو تصعيدا للأوضاع بغرض إعلام الرأي العام والجهات المعنية لاتخاذ الإجراءات الكفيلة والمساعدة على وقف التصعيد.

نحن بصراحة لا نفهم المنطق الذي يحكم هذا الموقف، ولم نفهم كيف أن آلة تصوير يمكن أن تكون لها قدرة على إثارة العنف أكثر من البندقية كما قيل لنا. وما نريد أن نسجله بارتياح هو أن جلسة الأمس لهذا المجلس مع وزير خارجية إسرائيل، وكذلك الجلسة التي عقدها المجلس مع السفير المراقب الدائم عن فلسطين، أظهرتا بجلاء أن مبدأ فكرة إرسال بعثة مراقبين دوليين يحظى بتأييد واسع. ونعتقد أن الوقت قد حان لهذا المجلس، في إطار مواصلة ممارسة دوره في متابعة الوضع في المنطقة، والذي هو من صلب مسؤوليات مجلس الأمن في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، حان الوقت لكي ينكب المجلس بجدية وبحزم على هذا الموضوع وأن يتدارس السبل الكفيلة بوضع ذلك المطلب المشروع في حيز التنفيذ.

أما القول بأن ذلك هو تدويل للقضية، فأقل ما يجب قوله في هذا الشأن أن القضية بطبيعتها دولية منذ نشأة هذه المنظمة في الأربعينات، والقرارات والمرجعيات المتعلقة بها هي قرارات دولية وفي مقدمتها القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) والقرار ٣٣٨ (١٩٧٣). ونحن لا نتكلم عن القرار ١٨١ (د – ٣).

إن الوضع في الأراضي المحتلة على درجة من العنف والاختلال في موازين القوى تجعل منه وضعا يهدد بوضوح الأمن والسلم الدوليين. ولم يقل أحد، ولم ينص أي اتفاق أو عرف أو مقياس على أنه لا يمكن تكملة مسار ثنائي بإجراء دولي يشجع ويساهم في تصحيح مجراه وتتويجه بالنتائج المنتظرة منه في غياب أي خيار آخر غير خطر التهرئة لمسيرة السلام وإفراغها من محتواها والقضاء عليها بما لا تحمد عقباه على المنطقة وعلى السلم في العالم.

في الختام أقول إن تونس تساند بقوة طلب السلطة الوطنية الفلسطينية الذي قدمه الرئيس ياسر عرفات لدى حضوره شخصيا أمام هذا المجلس والذي ساندته وتبنته جامعة الدول العربية. وهو طلب معقول ويستجيب، في اعتقادنا، لمصالح كل الأطراف، بمن فيها إسرائيل، حيث أنه يساهم في إعادة جو الثقة الذي هو ضروري ولا مناص منه لاستئناف مباحثات السلام من النقطة التي توقفت عندها في الصيف الماضي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ما زال هناك عدد من المتكلمين مسجلين على قائمتي. ونظرا لتأخر الوقت، أعتزم بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة الآن.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.